

رأس المال الممتلك والودائع ودورهما في تحديد السياسة الاقراضية للمصرف دراسة مقارنة بين مصرفي الأردنني الكويتي والراجحي للاستثمار

م.م. بلال نوري سعيد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

م.م. ميثاق هاتف عبد السادة
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

م.م. سعدي أحمد حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المستخلص

تعد السياسة الاقراضية من السياسات المهمة والتي يتبناها المصرف بعد الدراسة والتحليل لمختلف العوامل المؤثرة به ومن بين هذه العوامل (رأس المال الممتلك والودائع) وذلك لأهمية هذين العاملين في نشوء وعمل وممارسة الأنشطة الاقراضية والاستثمارية المختلفة لذلك فان زيادتهما لها تأثير ايجابي على المصرف إذا قام الأخير باستثمارها وتوظيفها بالشكل الصحيح والناجح وفق الدراسة والتحليل بالاعتماد على خبراء ومقاييس مالية

ومصرفية لضمان العملية الاقراضية بشكل سليم دون أن يعرض هذا المصرف إلى مخاطر عديدة وخسائر فادحة لذلك وفق هذين العاملين لابد من استخدام المقاييس الخاصة بهما ومعدلات العائد الناتج من توظيف هذين الموردن الماليين المهمين والمتاح للمصرف وبيان دورهما في تحقيق السياسة الاقراضية الناجحة، واهم ما تم استنتاجه من هذا البحث هو:

(كفاءة مصرف الراجحي للاستثمار في مقياس كفاية رأس المال الممتلك (بثلاثة نسب) ومعدلات العائد و أسلوب فوجتا في حين إن مصرف الأردني الكويتي كان الأكفاء في نسبة رأس ماله الممتلك إلى القروض ومؤشر عتلة الأرباح مما يؤكد وبشكل عام على كفاءة أداء مصرف الراجحي للاستثمار قياساً بمصرف الأردني الكويتي).

وان أهم التوصيات بها هو ضرورة الاهتمام الكبير بهذين العاملين وتنشيطهما دون تقليل من أهمية العوامل الأخرى المؤثرة على هذه السياسة وأجراء الدراسة اللازمة لهما وفق مقاييس مالية ومصرفية معتمدة عالمياً وذلك لسمعة هذين المصرفين محلياً وعالمياً ومواكبتهم للتطورات المصرفية.

المقدمة

تعد السياسة الاقراضية من السياسات المهمة التي يتبناها المصرف بعد الدراسة المستفيضة وتحليل العوامل المؤثرة عليها وذلك لان أساس عمل أي مصرف هو كيفية توظيف أمواله التي يحصل عليها من مصادر مختلفة (.. النسبة الأكبر لهذه المصادر تتمثل برأس المال الممتلك والودائع) في القروض .

فإن اتخاذ أي قرار يتعلق بمنح القروض يتوقف بالدرجة الأساس على هذين العاملين فضلاً عن العوامل الأخرى (دون التقليل من أهميتها) وذلك فسان أي زيادة في نسبة القروض الممنوحة قد تعرض المصرف إلى خسائر فادحة وبالتالي إلى إفلاس المصرف ، لذلك لابد من دراسة هذين المصدرين وتحليلهما وبين دورهما في السياسة الإقراضية بالشكل الذي لايعرض هذا المصرف إلى مخاطر متنوعة (كمخاطر عدم السداد أو مخاطر السحب المفاجئ من قبل المودعين) نتيجة هذين العاملين لذلك عليه أن يشط هذين المصدرين فضلاً عن المصادر الأخرى لكي يمكنه من توظيفها في مجالات متنوعة والتي من أهمها القروض لما فيها دعم للاقتصاد الوطني ودفع عجلة التقدم إلى الأمام ، ويمكن من خلال تحليل متانة وكفاية رأس المال الممتلك والتقابلية الإيردية الناتجة من هذين العاملين ومعدلات العائد والتي تبين مدى قدرة المصرف الاستثمارية والإقراضية وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها وعدم تجاوزها إلا بعد ارتفاع نسبة هذين المصدرين (العاملين) في المصرف . وفي ضوء ذلك فقد تضمن البحث أربعة محاور يتناول الأول منها الإطار النظري للبحث فيما تضمن الثاني منهجية البحث وتناول المحور الثالث التحليل التطبيقي للبحث واختتم الرابع بالاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول الإطار النظري للبحث

أ- رأس المال الممتلك :

١- مفهوم رأس المال :-

أن أكثر أهم مشاكل الأعمال المصرفية خلال السنوات الأخيرة تتركز على التجمع و الاحتفاظ برأس مال كاف، لذلك فسان كلمة رأس المال (Capital) يعرفها (العلق ، ٢٠٠١ : ١٣٤) على أنها ' الأصول

الصافية للمصرف وتضم الاستثمارات الأصلية فضلاً عن المكاسب والأرباح ، كما وعرفت على إنها " الأموال التي يساهم بها مالكي المصرف و تتضمن الأسهم و الاحتياطات والأرباح المحتجزة في المصرف " (Rose , ١٩٩٩:٤٧١) أي إن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع (الأسهم العادية) والأسهم الممتازة والاحتياطات والأرباح المحتجزة .

٢- وظائف رأس المال (أهميته):-

يمكن تلخيص وظائف رأس المال الممتلك في المصارف التجارية بما يأتي:

أولاً- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف . حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول من خلال رأس المال المدفوع لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية المصرف (العلاق ، ٢٠٠١: ١٤٠) .

ثانياً- إن رأس المال يزيد من ثقة الناس في المصرف ويضمن المتعاملين معه (بضمنهم المودعين) من خلال القوة المالية للمصرف (١٩٩٩:٤٧٢ ، Rose) لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة المصرف تعتمد على متانة رأس ماله . وعليه فإن المصرف ذو رأس المال الكبير والذي يواجه بعض الخسائر يوماً ما يستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتلقى خسائره تدريجياً من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى تسعي المودعين لسحب الودائع منه (أبو حمد وقنوري ، ٢٠٠٥:١٤٤) لذلك يعد العنصر الحيوي من عناصر توفير الحماية للمودعين من أية خسائر قد تحدث في حالة انخفاض أسعار

الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض (العلاق ، ٢٠٠١ : ١٤٠) .

ثالثاً- راس مال المصرف هو كل ما يملكه المصرف الجديد عند افتتاحه لأول مرة . ولهذا السبب ، ولأن المصرف الجديد يصعب عليه في بدايته حياته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير راس المال وما قد يرد إليه من ودائع (العلاق ، ٢٠٠١ : ١٤١) لذلك فإن راس المال يلعب دوراً أساسياً في تمويل النشاط الإقراضي والاستثماري للمصرف خلال المدة الأولى من نشأته .

(أبو حمد وقُدوري ، ٢٠٠٥ : ١٤٤)

رابعاً- راس المال يخدم كمنظم لنمو المصرف ، مما يساعد على ضمان نمو المصرف الفردي المستقر على المدى البعيد ، كما إن السلطة التشريعية وأسواق المال تتطلب زيادة راس ماله بشكل طفيف وبتوافق مع نمو القروض وموجودات المصرف الأخرى التي تتعرض للمخاطر . لذلك فإن الحذر من الخسارة سوف تزداد مع زيادة تعرض المصرف للمخاطرة ، فضلاً عن ذلك إن المصرف الذي يوسع قاعدة قروضه وإيداعاته بشكل سريع سوف يبدأ باستلام مؤشرات من السوق واللجنة المشرعة (لجنة بازل) بأن نموه يجب أن يتباطأ أو يجب امتلاك راس مال إضافي (Rose , ١٩٩٩ : ٤٧٢) .

خامساً- إن قيود المصرف والتي تضعها السلطات المالية أصبحت أداة مهمة لتحديد كمية المخاطر التي تستطيع المصارف تحملها وفي هذه الحالة فإن راس المال لا يؤدي فقط إلى تحسين ثقة الجمهور بالمصارف ونظامها إلا إنها تخدم أيضاً لحماية نظام التأمين على الإيداعات الحكومية من الخسائر الخطيرة (Rose , ١٩٩٩ : ٤٧٢) لذلك فإن السلطات المالية لن تمنح أي

ترخيص وممارسة المهنة لأي مصرف ما لم يتوفر لهذا المصرف حد أدنى من رأس المال كشرط على أجازة الممارسة ، كما إن المصارف التي تتمتع برأس مال ضخم تكون قادرة على زيادة قروضها و سلفياتها ، أي إن هناك علاقة بين التوظيف ورأس المال (العلاق ، ٢٠٠١ : ١٤٠)

سادساً- يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين (المساهمين) في مجلس إدارة المصرف ، إذ يتحدد القوة التصويتية لمساهمين في تعيين أو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام في عدد الأسهم التي يمتلكونها (أبو حمد وقنوري ، ٢٠٠٥ : ١٤٤).

٣- مصادر زيادة رأس المال الممتلك وفوائده على المصارف:-

هناك عدد من المصادر لزيادة رأس المال الممتلك ومن أبرزها الآتي :-

(العلاق ، ٢٠٠١ : ١٤٢)

أولاً- زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم جديدة : إذ إن هذه الزيادة لا تترتب عليها زيادة القوة الإيرادية للمصرف بل إنها قد تؤدي إلى تخفيض الربحية فإن الأسلوب الأمثل لتحسين القوة الإيرادية للمصرف هو توجيه الأموال المستمدة من زيادة رأس المال إلى توظيف في عمليات الإقراض والتسليف والافان قدامى المساهمين سوف يعارضون أي اتجاه لزيادة رأس المال .

ثانياً- زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح : وهذا يكاد يكون المصدر المفضل والأرخص بالمقارنة بزيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم . لكن من الضروري توظيفها بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة ونفس الشيء بالنسبة لإصدار الأسهم إذ يجب استثمار الأموال المتأتية من

٨) تعزيز المصارف على استقطاب أموال متوسطة وطويلة الأجل من خلال إصدار سندات دين تتراوح آجالها بين ثلاث وخمس سنوات وتسويقها خارج البلاد :

ب- الودائع:

مفهومها وطبيعتها:-

تعد الودائع هي الشريان الحيوي الذي يمد المصرف بأموال استثماراته المختلفة والمصدر الرئيسي لتنمية الموارد المالية له والأكثر خصوبة في هذا المجال فضلاً عن ذلك إن جدواه الاقتصادية والمالية مضمونه في نفس الوقت لذلك برعت المصارف خلال السنوات القليلة المنصرمة في استخدام سياسة التسويق المصرفي لاستقطاب وتنويع الودائع بشتى الطرق لشدة المنافسة ما بين المصارف لذلك يمكن تبيان مفهوم الودائع أو الوديعة " ماهي إلا اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغاً من النقود بوسيلة من وسائل الدفع نقداً ، شيكاً أو تحويلاً ويلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله أو مواعده المقرر أو المحدد في الاتفاق ، كما قد يلتزم المصرف بدفع فوائد على قيمة الوديعة " (العلاق ، ٢٠٠١ : ٦٧) . وبالنظر إلى اختصاص المصارف في تقبل الودائع واستقبالها بخاصة النقود فتمصرف الوديع يصبح مالكا للمبلغ المودع لديه يتصرف به ويجني ربحاً من استخدامه ، إذ من طبيعة المصارف أن تتلقى الودائع كعامله مأجورة ، كما إن المصرف لا يكون ملزماً برد المال بل يردده بقيمة تعادله أما دفعة واحدة وأما على دفعات حسب العقد أو الاتفاق بينهما .

(الناشر وهندي ، ١٩٩٨ ، ٧٢)

وهناك أموال تودع لدى المصارف ولكنها لا تعد ودائعا وهذه الأموال هي :- (أبو حمد و قدوري ، ٢٠٠٥ : ١٧٩)

أولاً- الأموال المودعة بالعملة المحلية لقاء فتح الاعتمادات المستندية .

ثانياً- الأموال المودعة لقاء إصدار الكفالات المصرفية .

ثالثاً- الأموال المودعة بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية كغطاء على الاعتمادات المفتوحة .

رابعاً- الأموال التي أودعها احد فروع مصرف معين لدى فرع آخر من نفس المصرف .

وهناك استراتيجيات عدة لتنمية الموارد المالية للمصارف إلا إن المصارف التجارية لها مبرراتها المنطقية والاقتصادية في تقبل الودائع على غيرها في تنمية هذه الموارد ومن أبرز هذه المبررات :- (العلق ، ٢٠٠١ : ٦٦) .

أولاً- أن تكلفة الودائع اقل بكثير من تكلفة رأس المال والإرباح المحتجزة ، إي أن تكلفة الاقتراض تفوق كلفة الودائع لأن المقترضين عادة ما يتعرضون لمخاطر اكبر وبعبارة أخرى تكلفة الودائع تتمثل في معدل الفائدة الصريح والضمني الذي يدفعه المصرف للمودعين ، بينما تكلفة رأس المال والإرباح المحتجزة تتمثل في الفائدة الذي كان يمكن للمستثمرين الحصول عليه لو أنهم استثمروا أموالهم في أوجه استثمارية بديلة تنطوي على نفس درجة المخاطرة التي تنطوي عليها الاستثمار في صناعة المصارف .

ثانياً- أن رأس المال لا يعده مصدراً خصباً للطاقة الاستثمارية أو قد لا يمثل في بعض الأحيان أكثر من ١% من مصادر المصرف المالية. علاوة على ذلك فإن فكرة تنمية الموارد المالية بإصدار الأسهم قد لا تكون مقبولة من قبل حملة الأسهم القدامى أو الراسخين لأنه يقلص من حجم الفائدة ويلحق

ضرراً بمواقعهم التصويتية كما أن الكثير من المصارف لا تحبذ احتجاز الأرباح بعده أن نسبة الأرباح الموزعة تعد مؤشراً على نجاح المصرف كما أنها لا تمثل نسبة يعول عليها في تنمية الموارد المالية ولا تتجاوز ١٠% من الموارد المالية المتاحة للمصارف التجارية .

ج- القروض:-

مفهومها وطبيعتها:-

تعد وظيفة الائتمان ذات أهمية قصوى على صعيد النشاط الاقتصادي وأنشطة الأجهزة المصرفية للدور الذي تؤديه توفير الأموال وتعبئتها في المجالات الاستثمارية والاقتصادية كافة. وان عملية الائتمان هي ظاهرة تاريخية ، تمتد منذ أكثر من (٢٦٠٠) عام قبل الميلاد ، حيث تمثلت باقتراض النقود وعمليات الرهن ، واستخدام الصكوك لنقل العقارات والإيجار، واشتهرت عمليات الائتمان بشكل بارز في عهد السلالات المختلفة كالبابلية والسومرية والكنيشينية ، واستمرت في النمو عبر التطور التاريخي وصولاً للوقت الحاضر (الدوري و السامرائي ، ٢٠٠٦ ، ٧٢) وان كلمة الائتمان مأخوذة من الأصل اللاتيني (Credere) ومعناها وثق به وهي ترمز إلى عنصرين متلازمين هما عنصر الثقة وعنصر الوقت (الناشف وهندي ، ١٩٩٨ : ٨٣) لذلك فقد عرفت على أنها قابلية الحصول على ثروة أو حقا فيها مقابل الدفع في المستقبل أو هو التبادل الحالي للبضائع والخدمات والممتلكات أو الحقوق فيها مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل (أبو حمد وقُدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٥٩) .

وتعد القروض بطبيعتها أهم مكون من أصول البنك وأكثر خصوبة بعد ها تولد للمصرف عوائد مجزية إذا ما أديرت بشكل كفؤ وفاعل فهي تشمل

قرض لرأس المال العامل العام و (السحوبات على المكشوف) والإقراض الاستثماري ، والقروض العقارية المدعومة بأصول وحسابات البطاقات الائتمانية وغيرها من القروض وخلال العقد الماضي ، زاد الابتكار من قبلية تسويق الأصول البنكية من خلال إدخال مبيعات أصول مثل الرهونات وقروض السيارات والاعتمادات التصديرية المستخدمة كتغطية للأوراق المالية الممكن التعامل فيها في السوق (أسلوب معروف بأسم التوريق أو التسيد securitization وهو شائع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (حماد ، ٢٠٠٥ : ٤٦٠) .

أهميتها :-

أن التطورات التكنولوجية والاقتصادية أعطت الائتمان أهمية كبيرة واضحة يمكن تخصيصها على النحو التالي :

أولاً- زيادة الإنتاج : تحتاج المشروعات الصناعية الزراعية الكبيرة الجديدة والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات ، لذلك تلجأ تلك المشروعات إلى الائتمان في المصارف أو إلى إصدار سندات وطرحها على الجمهور وتلعب المصارف المتخصصة دوراً أكبر في توفير هذه الموارد المالية (السامرائي والدوري ، ٢٠٠٦ : ٧٦) . فضلاً عن ذلك عمليات التطور الفني والتقني وما يتطلبه استبدال المكينز والمعدات ارتفاع تكاليف شراءها فان هذه المشاريع تلجأ للمصارف لتمويل مثل هذه العمليات (أبو حمد و قدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٦٣) مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التقدم إلى الأمام .

ثانياً- توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية :- يلعب الائتمان دوراً مهماً في توزيع الموارد المالية المتاحة للقيام

المصرفي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفوء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقاً لاحتياجاتها (السامرائي والدوري ، ٢٠٠٦ : ٢٦٣) وخاصة (الصغيرة والحديثة) في الحصول على الائتمان الكافي بسبب ضعف الثقة في مركزها الائتماني مسن الجهات الممولة الأخرى (أبو حمد و قدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٦٣) .

ثالثاً- زيادة الاستهلاك :- يساهم الائتمان في حصول أصحاب الدخل المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع ، مما يترتب عليه التزامات دفع قيم ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية ، ويساعد تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني .

رابعاً- تشغيل الموارد العاطلة :- يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة بتشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وبهذا فالمقرض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلاً مريحاً وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب . (الدوري و السامرائي ، ٢٠٠٦ : ٧٦ - ٧٧) .

خامساً- أداة للتبادل :- يعد الائتمان المصرفي وسيلة ملائمة لنقل استعمال الأموال من شخص لأخر أي انه واسطة للتبادل فيواسطة الائتمان يمكن تحويل منخزات الأفراد والمنشآت والحكومة إلى من يحتاجها أو يستطيع استثمارها في الإنتاج والتوزيع (أبو حمد و قدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٦٢) .

أركان تقدير المركز الائتماني للمقترض C'S of credit

يمكن تبويب أركان تقدير المركز الائتماني للمقترض بست نواحي هامة تسمى في الولايات المتحدة (Six of credit) وذلك لأن كل منها يبدأ باللغة الإنكليزية بحرف (C) وهي على النحو الآتي :-

أولاً- الشخصية **Character** :- ينبغي أن يقتنع موظف القروض بان الزبون لديه غرض (هدف) محدد بشكل ييدي الطلب الائتمان من المصرف ونية جدية في التسديد . وإذا لم يكن الموظف متأكد تماماً من سبب طلب الزبون للقرض ، فانه ينبغي توضيح هذا الغرض الإقناع المصرف . عندما يعرف الغرض ينبغي أن يحدد موظف القرض فيما إذا كان منسجماً مع سياسة القروض الحالية للمصرف ومع ذلك فينبغي أن يحدد موظف القرض بان المقترض لديه موقفاً مسؤولاً تجاه استخدام الأموال المقترضة ، ويكون صادقاً مع المصرف وسيبذل كل الجهد لتسديد ما هو مدان به (Rose, 1999: 528) وان هذه الخاصية مهمة جداً لأن كل معاملة تجارية ائتمانية يتضمن الوعد بالدفع . وان على موظف القرض أن يقدر ذلك سواء كان هناك مساعي صادقة للدفع أم محاولة النهرب منه.و يعتقد موظفوا الائتمان بان هناك دوراً للعامل الأخلاقي أو ما يسمى بالشخصية في تقييم الائتمان (السلطان وآخرون، ١٩٩٣ : ٤٢٠) .

ثانياً- القدرة **Capacity** :- ينبغي أن يتأكد موظف القروض من إن الزبون الذي يطلب القرض لديه السلطة لهذا الطلب والموقف القانوني لتوقيع اتفاقية قرض ملزمة تعرف هذه الصفة لدى الزبون بالقدرة على اقتراض المال فمثلاً في اغلب الدول ، لايمكن أن يكون القاصر (تحت عمر ١٨ أو ٢١ سنة) مسؤولاً قانونياً عن اتفاقية القرض وبالتالي يواجه المصرف

صعوبة كبيرة في استلام مال القرض . وبشكل مشابه ينبغي التأكد من أن ممثل الشركة الذي يطلب القرض لديه سلطة تامة من مجلس إدارة الشركة لغرض التباحث في العقد وتوقيع الاتفاقية وذلك عن طريق الحصول على نسخة من القرار الذي يصدره مجلس الإدارة يخول هذا الزبون باقتراض الأموال للشركة ، وهذا الحال ينطبق أيضا إذا كان هناك اتفاقية شراكة في الشركة، وألا فسوف يتعرض المصرف إلى خسائر باهظة في حالة تسليم أموال لأشخاص غير مخولين بذلك (Rose, 1999:530) ، ولا يتوقف هذا العامل فقط على القدرة في استلام أموال القرض فحسب وإنما القدرة على دفع الدين فيوضح (السلطان وآخرون ، ١٩٩٣ : ٤٢٠) أن على مدير الائتمان أو من هو المسؤول عن ذلك أن يستعين بسجل إنجازات مشروع العمل (الزبون) السابقة وبالمشاهدة العينية لمنشأته (متجره) وطرق أدارتها في الوصول إلى قراره .

ثالثاً- النقد أو رأس المال **Capital or cash** : - يحدد رأس المال بالرجوع إلى الوضع المالي العام للشركة الذي يوضح عن طريق دراسة تحليل النسب المالية (وخاصة نسب المناظرة) وتحليل حقوق الملكية للشركة (السلطان وآخرون ، ١٩٩٣ : ٤٢٠) وبشكل عام يكون لدى الزبائن المقترضين ثلاث مصادر فقط يعتمدون عليها لتسديد قروضهم :-

- التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات أو الدخل .

- بيع أو تسييل الموجودات .

- الأموال التي تجمع عن طريق إصدار الأوراق المالية كحقوق المساهم أو الدين (المديونية) . ويمكن أن تزود أي من هذه المصادر بالنقد الكافي لتسديد قرض المصرف (Rose, 1999:530) .

رابعاً- الضمانة Collateral :- وهي الموجودات التي يتعهد الزبون
بإتاحتها للمنشأة البائعة كضمان تستند إليه في حالة نكوله أو مواجهته
للصعوبات في التسديد (مثل المخزون، المكنائن والمعدات) ويمكن
أن تكون الضمانة على شخص ضامن أو كفيل للزبون (الشماخ ، ١٩٩٢ ،
٢٣٩:) كما أن للتكنولوجيا دوراً مهماً في ذلك فإذا كانت موجودات
المقرض قديمة تكنولوجياً فأنها ستمتلك قيمة محدودة كضمانة إضافية بسبب
صعوبة إيجاد المشتري لتلك الموجودات فيما إذا اضطرب دخل المقرض
(Rose, ١٩٩٩:٥٣) فضلاً عن ذلك قيام بعض المصارف العراقية مثلاً
خلال العقد الماضي برفع قيمة الضمانات العقارية التي ترهن لصالح
المصرف مقابل التسهيلات والقروض بما لا تقل عن ثلاثة أمثال مبلغ
الائتمان الممنوح للزبون وذلك لمواجهة احتمالات تغيرات سريعة محتملة في
قيمة النقود الأمر الذي يعرقل الحصول على الائتمان المطلوب (الشماخ ،
٢٠٠٢ : ١٦٨) .

خامساً - الظروف Condition :- ويقصد بيا الظروف الاقتصادية العامة
في القطر وكذلك الظروف الخاصة بالقطاع أو فرعه الذي تعمل فيه المنشأة
أو المنطقة التي توجد فيها مما ينعكس بشكل أو بآخر على قدرتها على تسديد
التزاماتها للغير (الشماخ، ١٩٩٢ : ٢٣٩) فمثلاً يمكن أن يكون القرض جيداً
للغاية على الورق فقط في حالة تضائل قيمته الناتجة عن الدخل أو المبيعات
المتدهورة في مدة الركود الاقتصادي أو عن طريق معدلات الفائدة العالية
التي يسببها التضخم المالي (Rose, ١٩٩٩:٥٣١) فمثلاً التضخم في
العراق أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للائتمان المقدم للزبان وهو ما
يساري الفرق بين قيمة الائتمان عند منحه وقيمة تسديده مع الفوائد والذي

سبب خسائر اقتصادية غير منظورة ولم تظهر محاسبيا (الشماع ، ٢٠٠٢ : ١٦٦) .

سادساً- السيطرة **Control** : - إن العامل الأخير في تقسيم استحقاق المقرض للائتمان هو السيطرة التي تركز على أسئلة مثلًا فيما إذا كان بالإمكان أن تؤثر التغييرات في القوانين والأنظمة بشكل معكوس على المقرض . كما إذا كان الطلب للقرض يلبي مقاييس سلطات المصرف والسلطات المنظمة لنوعية القرض (Rose, ١٩٩٩:٥٣١) .

وتتمثل هذه النواحي الست العوامل الأساسية لتقييم مخاطرة الائتمان أو تحصل الشركة على معلومات هذه العوامل من خلال خبراتها وتجاربها السابقة مع العميل (الزبون) وكذلك تستعين بمعلومات من مصادر خارجية موثوق بها (السلطان وآخرون ، ١٩٩٣ : ٤٢٠) ولابد من ربط مؤشراتنا منوية الوصول إلى صورة موحدة وشاملة عن الزبون ولا مناص هنا من الحكم (الرأي) أو الاجتهاد الشخصي (الذاتي) في التوصل إلى القرار الأخير (الشماع ، ١٩٩٢ : ٢٣٩)

٤- العوامل المؤثرة على السياسة الإقراضية **Factor affecting loaning policy**

هناك الكثير من العوامل المؤثرة على السياسات الإقراضية للمصرف التجاري أهمها :-

أولاً- رأس المال **Capital** : تتأثر السياسة الإقراضية للمصارف برأس المال بسبب العلاقة القانونية بين مقدار رأس المال والاحتياطي النقائوني الذي يمثلان ضمان الأمان للودائع وكلما توفر رأس المال بشكل متوازن يعطي قدرة للمصرف على تحمل المخاطر التي تنجم بسبب منح الائتمان .

(الدوري والسامرائي ، ٢٠٠٦ : ٨٧)

ثانياً- الربحية Profitability :- تعد الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في أي سياسة اقرضية ولأي من المصارف التجارية وذلك لأنها ضرورية لنجاح المصرف بعده أحدى المنشآت الهادفة إلى الربح إذن فالمصارف التي تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح ستعتمد سياسة اقرضية مرنة أو متساهلة أو بالعكس فالمصرف الذي يتمتع بمستوى محدد من الأرباح ولا يريد التعرض إلى خسائر فانه يعمد إلى اتباع سياسة اقرضية متشددة الفرق بين المتشدد والمرن هو في هامش المخاطر إذ يكون عالياً عند الاعتماد على سياسة مرنة ويكون منخفضاً في حالة السياسة المتشددة. (أبو حمد وقنوري ، ٢٠٠٥ : ٢٧٤)

ثالثاً- استقرار الودائع Deposits stables :- يقصد بها الودائع التي لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال مدة زمنية قصيرة وذلك أن الودائع المتذبذبة ستهدد من قدرة المصرف في اعتماد سياسة اقرضية متساهلة لأن الودائع هي أموال الغير يحق له سحب بعضها (الودائع تحت الطلب) متى شاء بدون أخطار .

رابعاً- موارد المصرف المالية :- وهي تشكيلة من موارد المصرف المالية متمثلة برأس المال والاحتياطيات والودائع المختلفة والاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى. أن حجم هذه الموارد يعد واحداً من أبرز المحددات الأساسية لحجم القروض التي تمنحها المصارف التجارية، فالمصارف التجارية الكبرى أو القائدة تتمتع بهذه الموارد الفريدة لذا تكون قادرة على منح قروض كبيرة والتوسع في منح أنواع شتى من القروض والتسهيلات الائتمانية قياساً بالمصارف الصغيرة (العلاق ، ٢٠٠١ : ٩٥) .

خامساً- الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع : -ان المصارف الراسخة والمربحة غالبا ما توجد في البلد التي يتمتع برخاء واستقرار اقتصادي ، وطبيعي جداً فان الخدمات المصرفية تزدهر في الظروف الاقتصادية المشجعة وتتقلص في ظروف الكساد الاقتصادي ، ألا أن ظروف الكساد قد تتطلب تظافر جهود الدولة والقطاع المصرفي لدفع دفة الاقتصاد نحو النهوض والانتعاش اذ تلجأ الدولة والمصارف إلى تقديم التسهيلات الاقتصادية والمصرفية المختلفة لزيادة الإنتاج والإنتاجية وتمويل المشروعات المختلفة (العلاق ، ٢٠٠١ : ٩٦) .

سادساً- السياسات النقدية المالية :- اذ انه كلما اتاحت للمصرف المركزي احتياطات إضافية كلما زادت امكانيات المصرف الاقراضية في حين إذا زاد بنك المركزي من ضغطه على المصارف التجارية يضطر إلى تقليص قروضها والاعتماد على سيولتها وفقدت احتياطاتها النقدية . (الدوري والسامرائي ، ٢٠٠٦ : ٨٨) .

المحور الثاني منهجية البحث

أ- مشكلة البحث:

يعد راس المال الممتلك والودائع من العوامل المهمة والمؤثرة على السياسة الاقراضية للمصرف من جهة وعلى ديمومتها وبقاء سمعتها في السوق (محلياً أو دولياً) من جهة أخرى لذلك لابد على المصرف أن يدرس سياسات هذين العاملين من كل جوانبه وزواياه وإيجابياته وسلبياته قبل الشروع في انتاج سياسة اقراضية والتي هي بدورها أيضا يتراد إجراء الدراسة المستفيضة عليها وعن المقترض ومركزه الائتماني قبل الإقرار بذلك وألا سيعرض المصرف إلى خسارة كبيرة .

ب- أهمية البحث:

أن أساس عمل أي مصرف هو ما يمتلكه من مصادر مالية يمكن الاعتماد عليها في ممارسة نشاط أعماله والمتمثلة بمنح القروض والتسليفات والاستثمارات الأخرى ، وان صلب موضوعنا يختصر على الجانب الاقراضى بعده احد الأنشطة الاقتصادية المهمة والتي تمارسها المصارف لذا تم دراستها من خلال بيان العوامل المؤثرة على هذه السياسة وخاصة رأس المال الممتلك والودائع وذلك لان المصرف في أول مشوار عمله يعتمد على رأس ماله وباستمرارية سنتشى لديه الودائع والتي تعد النسبة الأكبر من عمل المصرف في تنفيذ سياسته الاقراضية المبنية على الدراسة والتحليل من قبل أدارته.

ج- أهداف البحث:

- 1- دراسة وتحليل مؤشرات كفاية ومثانة رأس المال الممتلك .
- 2- دراسة وتحليل مؤشرات العائد المتعلقة بتوظيف هذين العاملين وبيان دورهما في السياسة الاقراضية.

د- فرضية البحث:

ولغرض تحقيق أهداف البحث تم صياغة فرضية عامة وبالاعتماد على مقاييس كل من رأس المال الممتلك والودائع وهي : (كلما ازداد رأس المال الممتلك والودائع بعده أهم مكون رئيسي للموارد المالية للمصرف كلما ازداد قدرته على تحديد سياسته الاقراضية) .

هـ - العينة والمدة الزمنية التي خضعت للتحليل :

تم اختيار مصرفين لبلدين مختلفين هما الأردن والسعودية والمصرفين (الأردني الكويتي والراجحي للاستثمار) بعدها احد المصارف التي تمتلك

أرضية واسعة على نطاق محلي على وجه الخصوص والدولي والسمعة في مجال تأديتهما للخدمات والشهادات التي حصلت عليها من منظمات ومؤشرات عالمية ، وتمثلت المدة الزمنية التي خضعت للتحليل والبحث ما بين (٢٠٠٣-٢٠٠٦) .

و- الأساليب المالية المستخدمة في القياس والتحليل :

١- مقاييس كفاية ومتانة رأس المال الممتلك : (أبو حمد وقُدوري ، ٢٠٠٥ : ١٤٩-١٥٣) .

رأس المال الممتلك

أولاً- نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع =

إجمالي الودائع

رأس المال الممتلك

ثانياً- نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض =

القروض

ثالثاً- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة =

رأس المال الممتلك

الموجودات الخطرة

رأس المال الممتلك

رابعاً- نسبة رأس المال إلى مجموع الموجودات =
مجموع الموجودات

٢- مؤشرات العائد :

صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب

أولاً - معدل العائد على حق الملكية =

حق الملكية

(الكروي، ٢٠٠٥: ٧٣)

صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب

ثانياً- معدل العائد على الودائع =

الودائع

(الصانع وأبو حمد، ٢٠٠٦: ١١٢)

صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب

ثالثاً- معدل العائد على الأموال =

الودائع وحق الملكية

المتاحة

(الحميري، ٢٠٠٥: ٢٢)

٣- أسلوب فوجتا:

الأرباح المحتجزة

أسلوب فوجتا =

الخسائر المتوقعة

(العلاق، ٢٠٠١: ١٥٠)

٤- القابلية الايرادية للمصرف : (أبو حمد وقُدوري ، معدل العائد على رأس المال الممتلك)

المحور الثالث التحليل التطبيقي للبحث

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين من رأس الممتلك عند الحاجة إلى ذلك. ويتضح من الجدول (١) أن المتوسط العام لكلا المصرفين بلغ (١٨,٢%) ويعد مصرف الراجحي للاستثمار الأعلى قياساً بمصرف الأردني الكويتي من جهة وبالمتوسط العام من جهة أخرى مما يعكس وبشكل واضح أن هذا المصرف له القدرة على تلبية طلبات مودعيه من رأس ماله الممتلك والمكون من (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع) وفق هذا المؤشر، فنجد أن النتائج التي تم التوصل إليها خلال السنوات المبحوثة كانت متفوقة بعض الشيء على نتائج مصرف الأردني الكويتي عدا سنة (٢٠٠٥) كانت الأكثر تفوقاً وارتفاعاً وبلغت (١٩%) فسي

حين كانت في المصرف الآخر (١٣,٧%) وتأتي بالدرجة الثانية سنة (٢٠٠٦) وبلغت (٢٤,٧%) في حين كانت (٢١,٥%) في مصرف الأردنّي الكويتي ، بالرغم من التفوق في إدارة هذين المصرفين وسمعتهما محلياً ودولياً في مستوى أدائه للخدمات المقدمة لزيائنه بشكل عام ومواكبتهما للتطورات الحاصلة في هذا المجال إلا أن الاختلافات في نسب هذا المؤشر يمكن أن تعزى إلى نمو رأس المال الممتلك والودائع لكلا المصرفين لذلك نجدهما متذبذبان خلال المدة المبحوثة بين الانخفاض والارتفاع فمثلاً في مصرف الأردنّي الكويتي كان الانخفاض واضحاً خلال السنتين (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ومن ثم ارتفع هذا المؤشر في سنة (٢٠٠٦) وذلك لارتفاع رأس المال الممتلك قياساً بالودائع ، في حين كان هذا الحال ينطبق أيضاً في مصرف أراجي للاستثمار عدا سنة (٢٠٠٥) فقد شهد ارتفاعاً في هذا المؤشر قياساً بالانخفاض الذي شهده مصرف الأردنّي الكويتي فضلاً عن ذلك أن مقدار الارتفاع في سنة (٢٠٠٦) كان أقل من مقدار الارتفاع في مصرف الأردنّي الكويتي وبلغت على التوالي (٥,٧%) (٧,٨%) ومع ذلك يعد مصرف أراجي للاستثمار هو الأفضل وفق هذا المؤشر قياساً بالمصرف الآخر وجدول (١) يوضح ذلك .

جدول (١)

نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع الأرقام كنسبة مئوية

المصرف	السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط العام	المتوسط
الأردني الكويتي	الأردني الكويتي	١٦,٢	١٥,٦	١٣,٧	٢١,٥	١٨,٢	١٦,٧٥
	أراجي للاستثمار	١٨,٢	١٦,٧	١٩	٢٤,٧		١٩,٦٥

المصدر: إعداد الباحثين

ب- نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض :- يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء

من الأموال المستثمرة في القروض ، يعد هذا المقياس من المقاييس المهمة في كفاية رأس المال الممتلك من الناحية ، وهو أحد العوامل المؤثرة المهمة في تحديد السياسة الأقرضية للمصارف فضلا عن العوامل الأخرى والتي من ضمنها (الودائع)

الجدول (٢) يتضح أن المتوسط العام لهذا المؤشر (١٨,٤٦%) ويعد مصرف الأردن الكويتي الأعلى قياسا بمصرف أراجحي للاستثمار وبالمتوسط العام وبلغ (١٩,٤٧%) في حين كان المتوسط العام للمصرف الآخر (١٧,٤٥%) مما يعني أن هذا المصرف له أفضل قدرة في مواجهة هذا النوع من المخاطر قياسا بالمصرف الآخر ونلاحظ من الجدول أن هناك تذبذب في هذا المؤشر خلال السنوات المبحوثة بين انخفاض وارتفاع في كلا المصرفين مع تفوق واضح لمصرف الأردن الكويتي وخاصة في سنتي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) وبلغت على التوالي (٢٢,٢%) (١٩%) بالرغم من الانخفاض في الأخير كان أكثر من الانخفاض في مصرف أراجحي للاستثمار وبمقدار (٣,٢%) في حين المصرف الآخر (١,٤%) فضلا عن ذلك أن هذا المصرف أستمر في انخفاض مؤشره إلى (١٥,٧%) مع ارتفاع واضح في المصرف الآخر ، وأستمر هذا المصرف (أراجحي للاستثمار) في ارتفاع مؤشره مع تحسنها في مصرف الأردن الكويتي في سنة (٢٠٠٦) وكان ارتفاع مؤشره أكثر من المصرف الآخر ويمكن أن تعزى إلى ارتفاع رأس المال الممتلك في تلك السنة قياسا بنمو القروض فيه مما يعني ارتفاع هامش الأمان لكلا المصرفين والذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض، وبالرغم من الانخفاضات التي حدثت في مصرف الأردن الكويتي قياسا بالمصرف الآخر إلا أن المتوسط العام لهذا المؤشر كان الأفضل والأكثر قياسا به ، مما يعني أن هذا

المصرف يمتلك قدرة مواجهة مخاطر الفشل في استرداد الأموال المستثمرة في القروض أكثر بقليل وبمقدار (٢,٢%) عن مصرف أراجي للاستثمار وجدول (٢) يوضح ذلك :-

جدول (٢)

نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض

الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط العام
الأردني الكويتي	٢٢,٢	١٩	١٥,٧	٢١	١٩,٤٧
الراجحي للاستثمار	١٧,١	١٥,٧	١٧	٢٠	١٧,٤٥

المصدر : إعداد الباحثين

ج- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة :

يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمواجهة المخاطر المتعلقة باسترداد جزء من الأموال المستثمرة في الموجودات الخطرة . وهي تشمل كل الموجودات باستثناء عديمة المخاطرة أو المضمونة مثلا {السندات الحكومية، النقدية لدى البنك المركزي، نقد في الصندوق} لذا يعد هذا المؤشر من المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية في مواجهة الخسائر المحتملة من هذه الموجودات والتي من ضمنها {القروض} الممنوحة للزبائن .

ويتضح من الجدول (٣) أن المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (١٥,٩٣%) وأن أعلى متوسط سجل قياسا بهذا المتوسط هو مصرف أراجي للاستثمار وقد بلغ (١٦,٥%) وهو أعلى أيضا من مصرف الأردن الكويتي والذي هو بلغ (١٥,٣٧%) مما يعني أن هذا المصرف قادر على مواجهة هذه الخسائر من خلال رأس ماله الممتلك قياسا بالموجودات ذات المخاطر، ويلاحظ من

الجدول انف الذكر إن هناك تذبذباً في هذا المؤشر أيضاً بين انخفاض وارتفاع مع تفوق واضح لمصرف أراجي في سنتين هما (٢٠٠٦، ٢٠٠٥) وبلغا على التوالي (١٦، ١٩%) مع انخفاض في سنة (٢٠٠٣) قياساً بمصرف الأردنّي الكويّتي مع تساويهما في سنة (٢٠٠٤) مما يعني أن هذين المصرفين وفق هذا المؤشر متقاربان بعض الشيء بالرغم من التفوق لصالح المصرف أراجي للاستثمار، فضلاً عن ذلك أن مستوى الانخفاض لهذا المؤشر كان واضحاً لدى مصرف الأردنّي الكويّتي وخاصة في سنتي (٢٠٠٥، ٢٠٠٤) وبلغا على التوالي (١٥%، ١٢.٣%) إلا أن الارتفاع الذي كان في سنتي (٢٠٠٦، ٢٠٠٣) قد أدى إلى ارتفاع المتوسط العام لهذا المصرف، في حين أن شركة أراجي المصرفية للاستثمار كان مستوى تذبذبه أقل من المصرف الآخر بالرغم من الانخفاض في سنة (٢٠٠٤)، إلا أن الارتفاع الذي تلى هذه السنة قد أثرت على المتوسط العام لهذا المصرف وجعلته متفوقاً على المصرف الآخر وفق هذا المؤشر، وجدول (٣) يوضح ذلك

جدول (٣)

نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط العام
الأردني الكويّتي	١٧.٢	١٥	١٢.٣	١٧	١٥.٣٧
الأراجي للاستثمار	١٦	١٥	١٦	١٩	١٦.٥

المصدر : إعداد الباحثين

د- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته الكلية . فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل

للمودعين لكن يؤدي في الوقت نفسه إلى أحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين . ويتضح من الجدول (٤) إن المتوسط العام لهذا المؤثر قد بلغ (١٢,٢٨%) وان أعلى متوسط قد سجله قياساً بهذا المتوسط كان في مصرف أراجحي للاستثمار قد بلغ (١٤,٧٥%) وكان في الوقت نفسه الأعلى قياساً بمتوسط مصرف الأردنّي الكويتي والذي بلغ (٩,٨٢%) خلال المدة المبحوثة ، مما يتبين من ذلك إن الأول كان الأفضل والأكثر تفوقاً قياساً بالأخير وفق هذا المؤشر بالرغم من تذبذبهما بين الانخفاض والارتفاع في نسب هذا المؤشر خلال تلك المدة ، وتعد سنة (٢٠٠٦) الأعلى نسبةً قد سجلها مصرف أراجحي للاستثمار وبلغت (١٧,٣%) في حين إن أعلى نسبة قد سجلها مصرف الأردنّي الكويتي كانت أيضا في نفس السنة وبلغت (١٢,٢%) ، في حين إن أدنى نسبة قد سجلت لكلا المصرفين كانت في سنة (٢٠٠٤) في مصرف أراجحي وسنة (٢٠٠٥) في مصرف الأردنّي الكويتي وبلغا على التوالي (١٣,١%) و (٧,٧%) ، و بالرغم من إن الانخفاض الذي سجله مصرف أراجحي في سنة (٢٠٠٤) إلا إنها تعد الأعلى قياساً بما سجله مصرف الأردنّي الكويتي خلال المدة المبحوثة ، مما يعني إن الأول له القدرة على تمويل موجوداته وان كانت النسبة ضعيفة من رأس ماله الممتلك بينما باقي النسبة فيتم تمويلها من أموال الغير } والتي تعد الودائع احد مكوناتها

كويوضح من التحليل أيضا إن مقدار الفرق بين المتوسطين لكلا المصرفين كان كبيرا بعض الشيء ، مما يؤكد إن هذا المصرف له القدرة على حماية أفضل للمودعين من المصرف الآخر و قدرته على مواجه الخسائر التي

ويمكن أن نستنتج من ذلك إن الزيادة المتحققة في كل من رأس المال الممتلك والودائع يؤثر سلباً على القابلية الإيرادية للمصرف في حالة إذا كانت هذه النسبة أكبر من نسبة الزيادة في رأس المال الممتلك مع ارتفاع نسبة أكبر في ROI والعكس صحيح مع انخفاض نسبة أقل في ROI أما في حالة ثبات الأخير في ظل الزيادة المتحققة في مجموع صافي الأرباح ستؤثر إيجابياً على القابلية الإيرادية للمصرف وجدول (٥) يوضح ذلك.

جدول (٥)

مؤشر عتلة الأرباح الأرقام كنسبة مئوية

المصرف	السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	متوسط العام
		الأردني انكويتي	١٤,٣	١٤,٨	
الراجحي للاستثمار	٢٠٠٤	٢	٢	١,٦	٢
	٢٠٠٥	٧,٢	٧,٤	٨,٣	٥,٧
	٢٠٠٦	٢٠,١	٢٦	٣٨	٣٤
	متوسط العام	٦,٥	٧,١	٦,١	٦,٧
					٦,٢٧

المصدر : إعداد الباحثين

و- معدل العائد على الودائع :

ويستخدم تقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها وتم استثمارها في مجالات مختلفة والتي من ضمنها [القروض مصرفية] بعد الودائع ومدى استقرارها لها تأثير كبير على السياسة القراضية للمصرف من خلال كيفية توجيهه باتجاه الصحيح دون أن يعرض المصرف إلى خسائر يصعب عليه مواجهتها وبالتالي يفقد ثقها من قبل المودعين والمساهمين . ويتبين من الجدول (٦) أن المتوسط العام لهذا المؤشر بلغ (٤,٩٣٥) وأن أعلى متوسط قد سجل قياساً بالمتوسط العام هو مصرف الراجحي للاستثمار وبلغ (٦,٦٥%) وهو أعلى مما سجله مصرف الأردنني انكويتي وبلغ (٣,٢٢%)، وبعد الأول الأفضل وفق هذا المؤشر

وذلك من خلال ما سجله خلال المدة المبحوثة من ارتفاع في نسب هذا المؤشر وخاصة في سنة (٢٠٠٥) إذ بلغ (٨%) قياساً بالسنة التي سبقتها وتعد هذه السنة مع السنة (٢٠٠٦) الأعلى نسبة قياساً بالمتوسط العام لهذا المصرف مما يعني من ذلك التحليل إن هذا المصرف له القابلية على استثمار ودائع وتوظيفها بالشكل الصحيح فضلاً عن ذلك إن معدل العائد يساوي تقريباً ما سجله مصرف الأردنني الكويتي بالرغم من تفوق الأخير في القابلية بالرغم من تفوق الأخير في القابلية الإيرادية ضمن مؤشر (عتلة الأرباح) كما إن الأخير قد سجل نسب متباينة بين ارتفاع وانخفاض كان الأقوى في سنة (٢٠٠٦) إذ بلغ (٣,٥%) قياساً بالسنة التي تسبقها وهي نفس السنة التي سجل فيها مصرف أراجي أعلى نسبة لهذا المؤشر . ويمكن أن نستنتج من ذلك إن مصرف أراجي كان في حالة جيدة من الارتفاع النسبي في نسب هذا المؤشر مع تباين المصرف الآخر وجدول (٦).

جدول (٦)

معدل العائد على الودائع الأرقام كنسبة مئوية

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
المصرف الأردني الكويتي	٣,١	٣,٣	٣	٣,٥	٣,٢٢	٤,٩٣٥
أراجي للاستثمار	٤	٥	٨	٩,٦	٦,٦٥	

المصدر: إعداد الباحثين

ز - معدل العائد على حق الملكية:

يقيس هذا المؤشر العائد الذي حققه المساهمين على أموالهم الموظفة في رأس المال المصرف فإذا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف والتي تعد القروض أهم مكوناتها. ويتضح من جدول (٧) أن المتوسط العام لهذا المؤشر هو (٢٦,٣١%) وإن أعلى متوسط قد سجله كان في مصرف أراجي وبلغ (٣٣%) وهي أعلى

من المتوسط العام ومتوسط مصرف الأردنني الكويتي والذي سجل (١٩,٦٢%) وان أعلى نسبة قد سجلت خلال المدة المبحوثة لكلا المصرفين هي على التوالي (٤٢) (٢١,٥) الراجحي والأردني الكويتي وكان في سنة (٢٠٠٥) وان نسبة ارتفاع هذا المؤشر في المصرف الأول كان الأكثر قياساً بالأخير مما يدل على كفاءة قرارات الاستثمارية لهذا المصرف في تلك السنة قياساً بالسنوات الأخرى المبحوثة وبالنسب التي سجلها الأخير، ويلاحظ أيضاً في هذا الجدول ارتفاع هذا المؤشر في كلا المصرفين خلال السنوات الثلاث الأولى مع ارتفاع واضح وكبير لمصرف الراجحي بينما كان الآخر طفيف وخاصة في سنة (٢٠٠٥) لكلا المصرفين . أما سنة (٢٠٠٦) فقد شوهد انخفاض في نسبة هذا المؤشر وكان الأكثر انخفاضاً في مصرف الأردنني الكويتي قياساً بالأخر ، مما يعني ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك إلى صافي الأرباح المتحققة من توظيف أموال المساهمين في القروض والاستثمارات الأخرى . نستنتج مما تقدم ارتفاع بشكل عام في هذا المؤشر في مصرف الراجحي قياساً بالأخر مما يؤكد على كفاءة إدارة هذا المصرف في اتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض تتناسب مع ارتفاع رأس ماله الممتلك من قبل المساهمين نتيجة ارتفاع الأرباح المتحققة من توظيف هذه الأموال على ضوء القرارات التي تتخذها إدارة هذا المصرف .

جدول (٧)

معدل العائد على حق الملكية الأرقام كنسبة مئوية

السنة المصرف	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط	المتوسط العام
الأردني الكويتي	١٩,٤	٢١,٣	٢١,٥	١٦,٣	١٩,٦٢	٢٦,٣١
الراجحي للاستثمار	٢٢	٢٩	٤٢	٣٩	٣٣	

المصدر : إعداد الباحثين

ح- معدل العائد على الأموال المتاحة :

يقيس هذا المؤشر كفاءة هذا المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع ، إن ارتفاع هذا المعدل يدل على قدرة المصرف على تحقيق العوائد من توظيف الأموال في الموجودات المربحة والتي من ضمنها القروض .

ويتضح من الجدول (٨) إن المتوسط العام لهذا المؤشر قد بلغ (٤,١٣٥%) وان أعلى متوسط قد سجله هو مصرف الراجحي وبلغ (٥,٤٥%) وهو أعلى من متوسط العام ومتوسط العائد لمصرف الأردني الكويتي والذي سجل (٢,٨٢%) . ويعد الأول الأكفأ والأفضل قياساً بالأخير من حيث تسجيل ارتفاع مستمر لهذا المؤشر قياساً بالتباين بين ارتفاع وانخفاضه للأخير خلال المدة المبحوثة ، وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنتين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) وبلغتا على التوالي (٦,٦%) (٧,٧%) في حين أن أعلى نسبة قد سجلت في مصرف الأردني الكويتي كانت في سنتي (٢٠٠٤، ٢٠٠٦) مع تساوي نسبتهما وبلغت (٣%) وتعد هذه النسبة اقل من أدنى نسبة قد سجلها مصرف الراجحي في سنة (٢٠٠٣) وبلغت (٣,٤%) وهذا يؤكد كفاءة ادارة مصرف الراجحي في كيفية توظيف أمواله وتحقيق العوائد والتي تعادل تقريباً ضعف أو اقل من تلك العوائد التي سجلها مصرف الأردني الكويتي كمتوسط فضلاً عن السياسة التي يتبناها هذا المصرف في توظيف أمواله بالاعتماد على عاملين مهمين ومؤثرين على هذه السياسة والتي من ضمنها القروض موضوع البحث .

جدول (٨)

معدل العائد على الأموال المتاحة الأرقام كنسبة مئوية

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المتوسط العام
المصرف الأردني الكويتي	٢,٧	٣	٢,٦	٣	٢,٨٢
الراجحي للاستثمار	٣,٤	٤,١	٦,٦	٧,٧	٥,٤٥

المصدر: إعداد الباحثين

ط- أسلوب فوجيتا:

وهو من المقياس الملائمة لكفاية رأس المال ويتم استخدامه في حالة الظروف الضيعة (العادية) ويختبر هذا المقياس مدى كفاية الأرباح المحتجزة - وهي جزء من رأس المال الممتلك (حق الملكية) في تغطية الخسائر المتوقعة من عملية توظيف الأموال في القروض والاستثمارات الأخرى. وان النسبة الملائمة لهذا المقياس هو (٢:١)

ويتضح من الجدول (٩) إن متوسط العام لهذا المقياس (٢%) وهي مساوية لنسبة الملائمة لهذا المقياس وان أعلى متوسط قد سجله كان في مصرف الراجحي قد بلغ (٢,٥٤%) وهو أعلى من المتوسط العام ومتوسط مصرف الأردني الكويتي مما يتضح من ذلك إن هذا المصرف له القدرة على تغطية خسائره الناتجة عن توظيف الأموال من خلال الأرباح المحتجزة ونسبة تزيد بمقدار (٠,٥٤%) عن النسبة الملائمة لهذا المقياس وهذا مؤشر جيد للمصرف وفق هذا المؤشر من جهة وقدرته أيضا على تسديد التزاماته تجاه المودعين في حالة سحب المفاجئ للودائع بعده احد مكونات رأس المال الممتلك من جهة أخرى، فضلا عن ذلك نجد في الجدول (٩) إن مستوى النسب لهذا المؤشر لكلا المصرفين في حالة تذبذب بين ارتفاع وانخفاض متفاوتين ومتعاكسين في نفس الوقت مثلا ارتفاع في نسبة هذا المؤشر في سنة (٢٠٠٤) في مصرف الراجحي في حين نجد انخفاض في مصرف

الأخر والعكس صحيح في السنة التي قبلها قد شهد تغير كبير لنسبة المؤشر في كلا المصرفين في السنة (٢٠٠٦) فمثلاً ارتفاع كبير وبمقدار (٤%) في مصرف الراجحي للاستثمار يقابله انخفاض كبير في مصرف الأردنسي الكويتي وقد سجلت (١٣,٠%) قياساً بالمستوى العام لنسب هذا المؤشر خلال المدد المبحوثة وقد يكون سبب هذا الانخفاض إلى طرح أسهم جديدة من قبل هذا المصرف لزيادة رأس مال ويغطيها من الأرباح المحتجزة لديه لتوسيع نشاط عمله أو توظيفها في مجالات استثمارية متنوعة وبالأخص القروض التي تقدمها لزيائنه وحالة الارتفاع في هذه النسبة لا تعود إلى عدم استخدام الأرباح المحتجزة وإنما يعكس مقدار الأرباح التي يحققها هذا المصرف خلال تلك المدة بعد استقطاع حقوق المساهمين كمقسوم أرباح واحتجاز الباقي كأرباح محتجزة وجدول (٩) يوضح مقدار الارتفاع وانخفاض في هذه النسبة خلال الفترة المبحوثة.

جدول (٩)

معدل العائد على الأموال المتاحة الأرقام كنسبة مئوية

المصرف	السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	المؤشر العام
الأردني الكويتي	٢,٣١	١,٣١	٢,٠٦	٠,١٣	١,٤٦	٢
الراجحي للاستثمار	١,١	٣	٢,٠٣	٤	٢,٥٤	

المصدر : إعداد الباحثين

المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

١- وجد من خلال النتائج التي تم التوصل إليها إن هناك ثلاث نسب من مقاييس كفاية أو متانة رأس المال الممتلك كسائر الأفضل فيهما مصرف الراجحي للاستثمار أما بالنسبة لرأس المال الممتلك إلى القروض كان التفوق

إلى مصرف الأردنّي الكويّتيّ مما يعني إنّ الأوّل كان الأفضل من حيث الأداء والكفاءة وفق هذا المقياس قياساً بالأخير.

٢- وجد من النتائج أعلى مستوى معدلات العائد على كل من (حق الملكية، الودائع، الأموال المتاحة) إن مصرف الراجحي قد سجل أفضل المستويات للأداء وفق هذه المقاييس الثلاث قياساً بمصرف الأردنّي الكويّتيّ مما يؤكد على كفاءة قراراته الاستثمارية والإقراضية للأول من توظيف أمواله وتحقيق العوائد المرجوة من هذا التوظيف.

٣- وجد من تحليل نتائج العلاقة بين الموارد المالية والمتاحة (راس المال الممتلك، الودائع) والقابلية الإيرادية لكلا المصرفين بأن مصرف الأردنّي الكويّتيّ قد سجل أعلى متوسط قياساً بمصرف الراجحي خلال المدة المبحوثة مما يعني كفاءة المصرف الأول وفق هذا المؤشر (عتلة الأرباح) قياساً بالأخير من جهة ويعكس أيضاً قابلية الإيرادية المتحققة والجيدة وحجم أمواله المستثمرة في أنشطة مختلفة بالرغم من ارتفاع معدلات العائد على كل من (راس المال الممتلك والاستثمار) للمصرف الأخير من جهة أخرى.

٤- وجد من تحليل النتائج (أسلوب فوجتا) إن مصرف الراجحي للاستثمار كان الأكثر كفاءة وقدرة على تغطية الخسائر المتوقعة من توظيف أمواله في القروض والاستثمارات قياساً بمصرف الأردنّي الكويّتيّ من خلال ما سجله قياساً بالنسبة الملائمة لهذا المقياس وهي (١:٢) مما يعني من ذلك كفاية أرباحه المحتجزة في تغطية خسائره أكثر من الآخر.

ب- التوصيات:

١- ضرورة تنشيط تنوع الاستثمارات والقروض الممنوحة في كلا المصرفين بعد الدراسة والتحليل اللازم لذلك وإلا سيعرض هذين المصرفين

إلى فقدان سمعتها السوقية على المستويين المحلي والدولي وثقة المودعين بها.

٢- ضرورة التوسيع من قاعدة رأس المال الممتلك لكلا المصرفين وذلك لسمعتها المصرفية الجيدة ومركزهما الائتماني ولما كبة التطورات العالمية في مجال المصارف ومستوى الخدمات المقدمة من قبلهما.

٣- ضرورة تفعيل أجراء الدراسات والتحليل بالاعتماد على المقاييس المالية والمصرفية لبيان مدى كفاءة وأداء العمل المصرفي في مجال توظيف أمواله وتحقيق العوائد وضمان أموال المودعين وزيادة ثقة المساهمين به.

٤- تفعيل دور نظام المعلومات الإدارية لكلا المصرفين في ضوء المتغيرات المستمرة والسريعة للبيئة داخل البلدين وخارجهما من خلال إعداد برامج تدريبية في هذا المجال وبشكل مكثف ومستمر بالمعلومات الضرورية وتزويدها للمسؤولين وصانعي القرارات الاستثمارية والاقتصادية للمصرف.

٥- ضرورة الاهتمام الكبير بهذين العاملين (رأس المال الممتلك، الودائع) بعدهما أساس عمل المصرف دون التقليل من أهمية العوامل الأخرى والتي هي أيضا مؤثرة على السياسة الاقتصادية لمصرف.

المصادر:-

١- النشرات السنوية للميزانية العمومية وكشف الدخل والأرباح والخسائر للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

٢- أبو حمد وقديري، رضا صاحب، فائق مشعل: (إدارة المصارف) جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٣- الحميري، بشار عباس: (إدارة التدفقات النقدية وأثرها في الأداء المصرفي) رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠٠٥.

- ٤- الدوري والسامرائي، زكريا، يسرى : (البنوك المركزية والسياسات النقدية) عمان - الأردن ، ٢٠٠٦ .
- ٥- السلطان وآخرون ، سلطان ألمحمد ، د.عدنان داغستاني ، د.احمد نبيل عبد الهادي : (التمويل الإداري) الطبعة العربية الجزء الأول ، دار المريخ لنشر ، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣ .
- ٦- الشماع ، خليل محمد حسن : (الإدارة المالية) بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٢ .
- ٧- الشماع ، همام راضي : (الائتمان المصرفي في العراق - الواقع والمتطلبات) المؤتمر العلمي الثالث ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ٨- الصانغ وأبو حمد ، محمد جبار ، رضا صاحب : (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية) المجلة العراقية للعلوم الإدارية مجلة فصلية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء ، ٢٠٠٦ .
- ٩- العلاق ، بشير عباس : (إدارة المصارف - مدخل وظيفي) ، الأردن ٢٠٠١ .
- ١٠- الكروي ، بلال نوري سعيد : (إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية الدولية) ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٥ .
- ١١- الناشف وهندي ، أنطوان ، خليل : (العمليات المصرفية والسوق المالية) الجزء الأول ، المؤسسة الحديثة لكتاب ، لبنان ١٩٩٨ .
- ١٢- حماد ، طارق عبد العال : (حوكمة الشركات - المفاهيم والمبادئ والتجارب - تطبيقات الحوكمة في المصارف) الدار الجامعية ، ٢٠٠٥ .
- ١٣- Rose , Peter (Commercial Bank management) ٤th ed Ir wine / MC Graw- Hill, ١٩٩٩ .